



وزارة التجارة والصناعة - دولة الكويت

تحديات تيسير التجارة و جذب المستثمر الأجنبي إلى دولة الكويت

ورقة مقدمة إلى

اجتماع فريق الخبراء حول "تسهيل التجارة والنقل في منطقة الاسكوا"

10-11 ابريل 2013

فهرس المحتويات

2	اللجنة الوطنية لتيسير التجارة :
2	الجهات الحكومية المشاركة بتنفيذ اتفاقية تيسير التجارة:
3	الاجراءات المطبقة كلياً في دولة الكويت فيما يخص تيسير التجارة:
3	الاجراءات التي طبقت الكويت جزء منها:
3	الاجراءات التي لم تطبقها دولة الكويت, والتي تسعى الى تطبيقها خلال الخطة الإنمائية الخمسية:
4	الحوافز والعوائق التي تسببت في عدم تطبيق الاجراءات:-
4	البدء في تنفيذ الخطة الإنمائية الخمسية فيما يخص تيسير التجارة :
4	عوامل جذب الأموال :
5	ما هي التسهيلات للمستثمر الاجنبي و ما هي العوائق :
6	التطوير التشريعي
7	•الفرص الاستثمارية المتاحة حالياً في الكويت :
8	•حجم الاستثمارات الأجنبية في الكويت وإلى أي مدى كان تأثير الأزمة المالية العالمية على تلك الاستثمارات :
8	دور القطاع المصرفي والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك الكويتية للمستثمر الأجنبي في الكويت:
8	سهولة ممارسة الأعمال في الكويت
9	تقرير بيانات ممارسة أنشطة الأعمال 2012 عن دولة الكويت
9	تكلفة ممارسة الأعمال في دولة الكويت
9	ممارسة الأعمال في دولة الكويت
10	التعامل مع تراخيص البناء في الكويت
10	الحصول على الكهرباء
11	تسجيل العقار في دولة الكويت
11	حماية المستثمر في الكويت
12	دفع الضرائب في دولة الكويت
13	مزايا مكتب استثمار رأس المال الأجنبي:
13	التجارة داخل و خارج الكويت
14	تنفيذ العقود في الكويت
14	المراجع :

مقدمة:

تحاول أغلب الدول النامية ذات الفجوة في التمويل الداخلي تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في المساهمة في سدّ الفجوة بين معدلات الادخار والاستثمار المحلي. وخدمة لذلك الغرض، فإن تلك الدول تحاول توفير العديد من الحوافز الضريبية والجمركية والمؤسسية، وتحرير التجارة الخارجية، وإنشاء مكاتب للاستثمار الأجنبي، وذلك لإصلاح بيئة الاستثمار. إلا أن ظاهرة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا تقتصر على الدول النامية ذات العجز المالي، بل تمتد للدول المتطورة أيضاً وذلك لتوفر البيئة الاستثمارية الملائمة من حيث الاتصالات البنية التحتية

والنظم القضائية المستقلة . تعتبر دولة الكويت من الدول المتطورة إذا ما اعتمدنا على متوسط دخل الفرد وتوفر الهياكل الأساسية للبنية التحتية، وتعتبر من الدول النامية من حيث الاعتماد على مورد أحادي لتوليد الناتج المحلي الإجمالي، ومن حيث الاختلالات في سوق العمل، والتجارة الخارجية، على سبيل المثال. تاريخياً، لعب الاستثمار الأجنبي المباشر، دوراً في الاستكشاف النفطي في النصف الأول من القرن الماضي ، إلا أن ذلك الدور اضمحل بعد إلغاء عقود الامتيازات النفطية في أواسط سبعينات قرن الماضي. كما كان للقيود القانونية تجاه المساهمة الأجنبية في ملكية الشركات بدولة الكويت الأثر في الحد من مساهمة رأس المال الأجنبي. إلا أن صدور القانون رقم 8 لعام 2001 في "شأن تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت ولائحته التنفيذية" الأثر في إعادة النظر في دور ذلك النوع من الاستثمار في الاقتصاد القومي، حيث سمح القانون بتملك الأجانب لكامل المشروعات الاستثمارية، في ظل قواعد ونظم وإجراءات يحددها القانون المذكور، والقوانين الأخرى المرتبطة بالجهات المختصة بعمل المشروع. وقد تبع صدور ذلك القانون إصدار عددٍ من القرارات المنظمة للمشروعات المسموح للاستثمار الأجنبي بالتعامل معها، والأهداف التي يجب أن تساهم الاستثمارات الأجنبية في تحقيقها. ولا تتبع أهمية الاستثمارات الأجنبية في دولة الكويت من اعتبارات تمويلية بحتة، بل تتبع بدلاً من ذلك من اعتبارات مرتبطة بنقل الخبرات التقنية الأجنبية، والاستفادة من الإمكانيات التصديرية بهدف توسيع السوق، واستيعاب الداخلين الجدد لأسواق العمل من المواطنين ، ومن جهة أخرى تحاول دولة الكويت زيادة نسبة التبادل التجاري بينها بين دول العالم وذلك من خلال حزمة من التسهيلات التي سنعرضها في هذه الورقة .

اللجنة الوطنية لتيسير التجارة :

شكلت دولة الكويت لجنة وطنية خاصة بموضوع تيسير التجارة وفق القرار الوزاري رقم 306 لسنة 2009 و التي تقوم بمتابعة التطورات الخاصة بتيسير التجارة وتسهيل العقبات والعوائق بين الجهات المعنية الحكومية المتعلقة بتيسير التجارة

الجهات الحكومية المشاركة بتنفيذ اتفاقية تيسير التجارة:

- وزارة التجارة والصناعة

- وزارة المالية

- وزارة الخارجية

- وزارة الداخلية

- وزارة المواصلات

- وزارة العدل

- بلدية الكويت

- الادارة العامة للجمارك

- الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية

- الهيئة العامة للصناعة

- الادارة العامة للطيران المدني

-مؤسسة الموانئ الكويتية

- غرفة تجارة وصناعة الكويت.

كما تقوم اللجنة ببحث آليات تسهيل التبادل التجاري بين دولة الكويت و دول العالم بدءا من الحصول على التراخيص وتقليص الاجراءات والدورة المستندية وانتهاء بتسلم البضائع والسلع وإعادة تصديرها وذلك عبر النافذة الواحدة .

الاجراءات المطبقة كليا في دولة الكويت فيما يخص تيسير التجارة:

- التشاور وإبداء الملاحظات ما بين الهيئات الحكومية والقطاع الخاص بشأن التراخيص.

- التخليص على البضاعة قبل وصولها /التجهيز قبل الوصول

- إلغاء أعمال التفتيش المسبق على الشحنة.

- خيار إرجاع البضائع المرفوضة إلى بلد المستورد .

- تعزيز مبدأ عدم التمييز.

الاجراءات التي طبقت الكويت جزء منها:

- الحق في الاستئناف .

- تحليل/ إدارة المخاطر التجارية التجارية.

- التدقيق ما بعد التخليص .

- الشحن السريع .

- استخدام المعايير الدولية.

- قبول المعلومات التجارية المتاحة والنسخ.

الاجراءات التي لم تطبقها دولة الكويت, والتي تسعى الى تطبيقها خلال الخطة الانمائية الخمسية:

تقديم أحكام مسبقة.

- إنذارات الإستيراد/ الإنذارات السريعة.
- إنشاء ونشر معدل الوقت للتخليص و الإفراج .
- حظر متطلبات المعاملات القنصلية.
- نافذة واحدة/تقديم مرة واحدة .

الحواجز والعوائق التي تسببت في عدم تطبيق الاجراءات:-

- عدم وجود آلية تنسيق بين الجهات المعنية بما في ذلك الربط الآلي بينها.
- عدم وجود تشريعات قانونية ملزمة.
- نقص الكوادر الفنية المدربة.
- عدم وجود بنية تحتية بالشكل المطلوب لتسهيل التجارة .
- عدم الانضمام إلى بعض الاتفاقيات الدولية التي تساعد في تسهيل التجارة .
- قصور بالإجراءات التنظيمية الخاصة بالسياسات التنظيمية.
- عدم ادخال تعديلات تشريعية جديدة .
- عدم وجود آلية لتحديث نظم المعلومات .
- عدم تفعيل الشراكة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص.
- صعوبة منح صلاحيات خاصة للإدارة العامة للجمارك من قبل الجهات الرسمية.

البدء في تنفيذ الخطة الإنمائية الخمسية فيما يخص تيسير التجارة :

بدأت الكويت في تطبيق توصيات لجنة تيسير التجارة وذلك من خلال تقديم تسهيلات للمسافرين والتجار في عملية ادخال وتصدير بضائعهم بكل سهولة ويسر عبر الربط الإلكتروني في اعتماد التواقيع والفواتير التجارية و يعتبر هذا الاجراء لمصلحة التاجر والمستهلك دون تحميله تكلفة عالية على البضائع وسرعة تخليص معاملاتهم دون تأخير.

عوامل جذب الأموال :

من أهم المتطلبات الأساسية التي يجب توافرها من أجل تحويل الكويت إلى مركز مالي عالمي أولا البنية التحتية المالية وهي المتعلقة بطريقة إدارة الاقتصاد بشكل عام والسوق بشكل خاص والتي تكسب اقتصاد الدولة قدرات عالية ومميزة تسهل عملية التداول وتجعل البيئة المالية بيئة مرنة وعلى

رأس هذه المميزات يأتي التميز التقني المعلوماتي. ثانيا الهيكل التنظيمي والذي يتعلق بالبيئة القانونية والتشريعية ودورهما في جعل اقتصاد الدولة يتميز بقدرات تنافسية عالية تكون قادرة على جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية إلى السوق المحلية. وثالثا ما يتعلق بالسوق المالي والعمليات المصرفية والتأمين والسندات والسلع الأساسية وضرورة تمتعهما بقدرات متقدمة ومتطورة وتوفير خدمات مالية تتوافق مع الاستراتيجيات الاستثمارية المعمول بها. كما أن من أهم العوامل التي تعمل على جذب رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي من أجل تحويل الكويت إلى مركز مالي عالمي هو توافر الأيدي العاملة المدربة التي تتمتع بالمهارة والقدرات العالية، فهذه الأيدي العاملة بتلك المواصفات هي عامل أساسي في نجاح المراكز المالية حول العالم. ومما يجدر ذكره أن المركز المالي في أي دولة يلعب دورا مهما ومحوريا في اجتذاب المؤسسات الكبرى والشركات والبنوك للاستثمار في السوق المحلية كما أنها تفتح الباب أما الكثير من فرص العمل لذلك يجب تهيئة البنية الأساسية لتحقيق هذا الهدف والعمل على تحويل الكويت إلى مركز مالي عالمي وذلك بالضرورة مرتبط بتطوير القوانين والتشريعات التي من شأنها تسهيل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بالإضافة إلى تحفيز رؤوس الأموال المحلية لضخ المزيد من الاستثمارات في الأسواق المحلية.

ما هي التسهيلات للمستثمر الاجنبي و ما هي العوائق :

• بالرغم من تميز الضمانات والمزايا المكفولة للاستثمار الأجنبي في الكويت، إلا أن البعض يرى أن التسهيلات المقدرة لهذا الاستثمار لا تتناسب مع التسابق الخليجي على جذب رؤوس الأموال الأجنبية..

-يجب أولا أن نفرق بين ما يتم تقديمه من ضمانات للمستثمر الأجنبي، وما يتم منحه من مزايا، ذلك لأن شريحة واسعة من الخبراء الاقتصاديين يعتبرون أن الضمانات للمستثمر وخلق بيئة أعمال مناسبة له، أهم بالنسبة إليه من بعض المزايا والاعفاءات الضريبية التي يمكن أن يحصل عليها، مع التسليم بأن المزايا تشكل دائما عنصرا جاذبا للاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في أي دولة، إلا أنها تختلف في أهميتها بين نشاط وآخر وبين مستثمر وآخر. و نوضح أن القانون رقم (8) لسنة 2001 في شأن تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت كرس فصلا خاصا للضمانات والمزايا التي تُمنح للمستثمر الأجنبي وأبرزها:

- 1- عدم جواز مصادرة أو تأميم مشروع أجنبي مرخص، كما لا يجوز نزع ملكيته إلا وفقا للأحكام القانونية المطبقة في هذا الشأن وتعويضه عن الأمر.
 - 2- لا يسري في حق الاستثمار الأجنبي المرخص له أي تعديل في الأحكام التي تمس مصالحه.
 - 3- يحق للمستثمر تحويل أرباحه ورأسماله إلى الخارج.
 - 4- كما يحق له التنازل عن استثماره لأي مستثمر وطني أو أجنبي آخر.
- كما نص القانون على العديد من المزايا التي يتم منحها للمستثمر الأجنبي وفقا لقانون

الاستثمار الأجنبي ومنها:

- * إمكانية تملك المستثمر الأجنبي لشركة كويتية بنسبة 100 في المئة ويحكم هذا الأمر بعض الضوابط القانونية التي أحالها القانون على مجلس الوزراء لوضعها.
- * الإعفاء كلياً أو جزئياً من ضريبة الدخل.
- * الإعفاء كلياً أو جزئياً من الرسوم الجمركية.
- * استخدام العمالة الأجنبية اللازمة للمشروع.

وهذه الضمانات والمزايا لا تختلف كثيراً عما هو موجود في معظم الدول خاصة الخليجية، ورغم سعي دولة الكويت إلى توفير المزيد منها بهدف جذب المستثمرين الأجانب إلا أنه يجب التنبيه إلى أن عزوف المستثمرين الوطنيين والأجانب عن السوق الكويتي يعود إلى أكثر من سبب يؤدي إلى عدم وجود بيئة مناسبة للاستثمار، ومن أبرز هذه الأسباب:

أولاً: التداخل والتشابك في القاعدة التشريعية التي تتعلق بالاستثمار الأجنبي مقارنة مع تشريعات الدول الأخرى ومنها الخليجية.

ثانياً: التعقيدات الإجرائية التي تقف عائقاً أمام معاملات المستثمرين للحصول على التراخيص اللازمة لممارسة نشاطاتهم واستقدام عمالهم.

وهذا الواقع يتطلب جهوداً متناسقة لتغييره، لتحقيق المصلحة العليا للبلاد وتجسيد الرغبة السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي.

التطوير التشريعي

- لا شك أن الأوضاع والمعطيات الاقتصادية العالمية التي كانت موجودة في نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحالي والتي على أساسها صدر القانون رقم (8) لسنة 2001 قد تبدلت بشكل يتطلب منا إعادة النظر في نصوص هذا القانون ما يجعله أكثر تلبية للتغيرات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والعالمي.

إن روح مشروع القانون الجديد تتمحور حول فكرة أننا لا نحتاج في هذه المرحلة إلى مجرد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في الكويت وهي دولة مكتفية ومصدرة لرؤوس الأموال، بل أن السعي يجب أن ينصب لتوفير كافة السبل لتشجيع المستثمر الأجنبي الذي يُستفاد من استثماره في توطيد التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة ووسائل الإنتاج والتشغيل وأساليب الإدارة والخبرات الفنية والتسويقية التي يفتقد إليها السوق المحلي.

- إن تحويل المكتب إلى هيئة وتطوير أعماله ومهامه لا يخرج عما هو معمول به في معظم الدول خصوصاً الخليجية منها، حيث أثبتت التجارب أن وجود صلاحيات واستقلالية إدارية ومالية للجهاز الإداري الذي يتولى كل ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر هو أفضل بطبيعة الحال.

ولابد من الإشارة في هذا الإطار أن المكتب بصرف النظر عن تحويله إلى هيئة أم لا، وفي ظل

المعطيات القانونية والإجرائية الحالية، يسعى جاهدا لتطوير عمله وتحقيق انجازات تصب في صالح الكويت، ومما نذكره على سبيل المثال لا الحصر الجهود الحثيثة التي نبذلها بالتعاون مع كافة الجهات المختصة والمعنية لتبسيط وتسهيل اجراءات حصول المستثمر الأجنبي على التراخيص اللازمة لممارسة نشاطه، وذلك من خلال إيجاد النافذة الموحدة One Stop Shop في مكتب استثمار رأس المال الأجنبي، وهذا ما نتمنى تحقيقه وفق ما نطمح ونأمل به ألا تكون هناك أي عراقيل قانونية أو موضوعية تقف وراء تحقيق هذا الهدف.

• الفرص الاستثمارية المتاحة حاليا في الكويت :

- بالرغم من حداثة تجربة دولة الكويت في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية إلا أنها تجربة متميزة، خصوصا لتعدد المجالات التي يمكن أن يتم الاستثمار فيها طبقا للقانون رقم (8) لسنة 2001 المشار إليه سابقا، وقد وعى مجلس الوزراء ومعه مكتب الاستثمار الأجنبي إلى أهمية وجود العديد من الاستثمارات الأجنبية في البلاد وذلك بهدف تعظيم القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية، وتطوير الإمكانات التصديرية واستيعاب المخرجات التعليمية الكويتية في كيانات استثمارية متخصصة ومتنوعة. وبناء على ذلك تم فتح باب تلقي طلبات التراخيص الاستثمارية أمام المستثمرين الأجانب وفقا للأنشطة التي حددها قرار مجلس الوزراء بهذا الخصوص وهي:

- 1- الصناعات عدا المشروعات المتعلقة باستكشاف أو إنتاج النفط والغاز.
- 2- إنشاء وتشغيل وإدارة مشروعات البنية التحتية في مجالات المياه أو الكهرباء أو الصرف الصحي أو الاتصالات.
- 3- المصارف وشركات الاستثمار وشركات الصرافة التي يوافق بنك الكويت المركزي على النظر في تأسيسها.
- 4- شركات التأمين التي توافق وزارة التجارة والصناعة على تأسيسها.
- 5- تقنية المعلومات وتطوير البرمجيات.
- 6- المستشفيات وصناعة الأدوية.
- 7- النقل البري والبحري والجوي.
- 8- السياحة والفنادق والترفيه.
- 9- الثقافة والإعلام والتسويق عدا إصدار الصحف والمجلات وفتح دور النشر.
- 10- المشاريع الإسكانية المتكاملة وتطوير المناطق عدا المضاربة في العقارات.
- 11- الاستثمارات العقارية عن طريق مساهمة المستثمر الأجنبي في شركات مساهمة كويتية وفقا لأحكام القانون رقم (20) لسنة 2000.
- 12- أنشطة التخزين والخدمات اللوجستية.
- 13- النشاطات البيئية.

• حجم الاستثمارات الأجنبية في الكويت وإلى أي مدى كان تأثير الأزمة المالية العالمية على تلك الاستثمارات :

-منذ باشر مكتب استثمار رأس المال الأجنبي عمله فعليا في العام 2003، وكان حجم الاستثمار الأجنبي في الكويت مرتفعاً إلا أن هذا الواقع بدأ بالتراجع نتيجة للأزمة المالية العالمية وهو تراجع مبرر ولا يدعو إلى التخوف، خصوصا ونحن نراقب عن كثب حجم ونسبة الاستثمارات الأجنبية في الكويت ونسعى إلى تعظيمها بكل السبل المتاحة، وقد بلغت نسبة المشروعات والأنشطة الموافق عليها عن طريق مكتب الاستثمار الأجنبي 41 في المئة من إجمالي المشروعات الوافدة، و24 في المئة من إجمالي المشروعات قيد الدراسة، وكانت نسبة المرفوضة منها نحو 32.5 في المئة والمسحوبة ما يقارب من 2 في المئة. وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى جهود مكتب الاستثمار الأجنبي المستمرة من أجل بلورة الدراسات المتعددة التي تعاوننا فيها مع عدة جهات مختلفة والمشهود لها في مجالها، وذلك بما يصب في خانة تطوير وتنظيم الاستثمار الأجنبي في الكويت وبناء نظام دعم القرار وقاعدة بيانات متكاملة له، كما لابد من الإشارة إلى أنه توجد لدى المكتب توجهات جدية لترويج القانون والفرص الاستثمارية الموجودة في الكويت عبر سفارتنا بالخارج، ونأمل في هذا المجال تخطي الإجراءات الروتينية بما يخدم مصلحة الكويت، وقد شارك المكتب في بعض المعارض الخارجية وحضور المؤتمرات الدولية وتبادل الزيارات، للتعريف بالفرص الاستثمارية في دولة الكويت والمزايا والضمانات المقدمة للاستثمارات الأجنبية.

دور القطاع المصرفي والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك الكويتية للمستثمر الأجنبي في الكويت:

-القطاع المصرفي الكويتي من أكثر القطاعات الناجحة والمشهود لها عالميا، ونذكر للبنوك الكويتية مواجهتها للعديد من الأزمات بقدرة وثبات شديدين، وأعتقد أن القطاع المصرفي مساند وداعم للاستثمار الأجنبي في الكويت، ويؤدي دوره على أكمل وجه ولم نشهد يوما أي شكوى لمستثمر أجنبي من قيود على التسهيلات الائتمانية والبنكية أو تعقيدا في الإجراءات الخاصة بذلك، إلا إننا في مكتب الاستثمار الأجنبي نطمح إلى المزيد من تلك التسهيلات لجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية إلى الكويت.

سهولة ممارسة الأعمال في الكويت

حقوق الطبع محفوظة: مؤسسة التمويل الدولية، البنك الدولي

 www.doingbusiness.org

تقرير بيانات ممارسة أنشطة الأعمال 2012 عن دولة الكويت

هذا الجدول يلخص "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال" (من أصل 183 بلداً)، وتصنيف كل موضوع على حده، أما بقية الجداول تلخص المؤشرات الرئيسية لكل موضوع معتمداً على مؤشر على الاقتصاد الإقليمي ومعدل ارتفاع الدخل. (OECD)

تصنيف دولة	التغيير في التصنيف	ممارسة الأعمال لعام 2012	ممارسة الأعمال لعام 2012
الكويت	الرابع	يصنف في 71	يصنف في 67
عنوان التصنيف	تصنيف 2012 ممارسة تصنيف 2011	ممارسة الأعمال تغيير التصنيف	الأعمال

بدا نشاط تجاري	142	141	-1
التعامل مع تراخيص	121	118	-3
البناء			
الحصول على	57	62	5
الكهرباء			
تسجيل الملكية	88	93	5
الحصول على	98	96	-2
الائتمان			
حماية المستثمر	29	28	-1
دفع الضرائب	15	14	-1
التجارة عبر الحدود	112	112	لم يتغير
تنفيذ العقود	117	117	لم يتغير
تسوية الأعمال ذات	48	65	17
التعقيد			

تكلفة ممارسة الأعمال في دولة الكويت

مصدر المعلومات التالية هي "ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2012 في دولة الكويت - من قبل مؤسسة التمويل الدولية

متطلبات التسجيل:

النموذج القانوني: شركة ذات مسؤولية محدودة
الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لدولة الكويت
يلخص هذا الجدول التكاليف المتعلقة بإنشاء مشروع تجاري في الكويت.

ممارسة الأعمال في دولة الكويت

الوقت بالأيام	الإجراء	التسلسل
2 يوم	تقديم طلب تأسيس الشركة لوزارة التجارة والصناعة	1
1 يوم	اختيار اسم الشركة وتسجيله في السجل التجاري	2
1 يوم	استلام الأوراق الموجهة إلى البنك وبلدية الكويت وإدارة التحقيقات الجنائية من وزارة التجارة والصناعة	3
1 يوم	إيداع رأس المال المطلوب قانونياً في البنك	4
5 أيام	الكشف من بلدية الكويت على مقر الشركة وإصدار شهادة لها	5
1 يوم	الحصول على استمارة لتشكيل مجلس الإدارة من وزارة التجارة والصناعة	6
1 يوم	توقيع وثائق عقد التأسيس في وزارة العدل	7
2 يوم	الحصول على الترخيص لبدء النشاط من وزارة التجارة والصناعة	8

9	التسجيل لدى السجل التجاري	1يوم
10	التسجيل في غرفة التجارة و الصناعة	1يوم
11	التسجيل في إدارة البيانات المدنية	15يوم

اعتباراً من شهر : يناير 2012

يقدر مستودع القيمة:

المدينة : مدينة الكويت

الجدول أدناه يلخص الإجراءات والوقت والتكاليف لبناء مستودع في

الكويت <http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/kuwait>.

التعامل مع تراخيص البناء في الكويت

الوقت بالأيام	التسلسل الإجراء
3 يوم	1 الحصول على خريطة الموقع و معاينتها من قبل بلدية الكويت
1 يوم	2 الحصول على الموافقة من بلدية الكويت
3 يوم	3 الحصول على الترخيص من وزارة التجارة و الصناعة
8 يوم	4 الحصول على الموافقة من بلدية الكويت على تقسيم الموقع
1 يوم	5 تقديم طلب ترخيص البناء لبلدية الكويت
20 يوم	6 الحصول على الموافقة من وزارة المواصلات لتوصيلات الهواتف
1 يوم	7 الكشف من قبل وزارة الطاقة و الكهرباء و الماء على الموقع
7 يوم	8 الحصول على الموافقة لخريطة الموقع الكهربائية من وزارة الكهرباء و الماء
1 يوم	9 الكشف علي التوصيلات الكهربائية و مياه الصرف الصحي من قبل وزارة الكهرباء و الماء
5 يوم	10 الحصول على الموافقة من وزارة الكهرباء و الماء
1 يوم	11 الكشف من قبل وزارة الكهرباء و الماء على مياه الصرف الصحي و الكهرباء
14 يوم	12 الحصول على الموافقة من وزارة الكهرباء و الماء بالنسبة لمياه الصرف الصحي
14 يوم	13 الحصول على رخصة البناء
1 يوم	14 اختبار التربة من بلدية الكويت
1 يوم	15 الكشف على بناء المستودع من بلدية الكويت مؤقتاً
1 يوم	16 التفتيش على الموقع من بلدية الكويت
20 يوم	17 استلام ورقة الملكية
17 يوم	18 الحصول على توصيلات الهواتف
7 يوم	19 الحصول على توصيلات مياه الصرف الصحي
7 يوم	20 الحصول على توصيلات المياه
7 يوم	21 إعداد ملف لقياس المساحة الكلية للهيكل العام
1 يوم	22 التفتيش من قبل إدارة مكافحة الحرائق و الحصول على الترخيص
5 يوم	23 الحصول على الترخيص من قبل إدارة الدفاع المدني
1 يوم	24 تسجيل البناء في السجل العقاري

<http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/kuwait/#dealing-with-construction-permits>

الحصول على الكهرباء

التسلسل	التكاليف	الزمن لاستكمال الإجراء	الإجراءات
1	بدون رسوم	1يوم	يستأجر العميل مهندس كهربائي مرخص من قبل وزارة الكهرباء والماء لعمل تصميم ومن ثم الحصول على الموافقة بالتصميم الداخلي للتركيب
2	بدون رسوم	14يوم	تقديم طلب رسوم الكهرباء لوزارة الكهرباء والماء
3	بدون رسوم	1يوم	يحصل العميل على تفتيش بالموقع من قبل وزارة الكهرباء والماء

بدون رسوم	21 يوم	يحصل العميل على الأعمال الخارجية للتركيبات الكهربائية من وزارة الكهرباء والماء	4
بدون رسوم	22 يوم	حصول العميل على رسالة بعدم ممانعة من قبل بلدية الكويت	5
KWD 4,503.5	3 أيام	يحصل العميل من المهندس الكهربائي المرخص على الرسومات الكهربائية لتتم الموافقة النهائية للتركيب الكهربائي في وزارة الكهرباء والماء	6
KWD 528.6	2 أيام	يحصل العميل على تركيب العدادات النهائية على العرض من قبل وزارة الكهرباء	7

تسجيل العقار في دولة الكويت

الرقم	الإجراء	زمن استكمال الإجراء
1	التقدم بطلب للحصول على ورقة الحدود المساحية من قبل بلدية الكويت	يوم واحد
2	7-12 يوم (متزامنة مع الإجراءات) التفتيش على الملكية من قبل مهندس معماري تابع لبلدية الكويت	3 و 4 و 5)
3	يوم واحد (متزامنة مع الإجراءات) الحصول على براءة ذمة من وزارة المواصلات	3 و 4 و 5)
4	يوم واحد (المتزامنة مع إجراءات) الحصول على براءة ذمة من وزارة الكهرباء بشأن فواتير الكهرباء المستحقة	3 و 4 و 5)
5	يوم واحد (المتزامنة مع إجراءات) الحصول على شهادة من وزير التجارة والصناعة تثبت توقيع الممثل القانوني للجهة.	3 و 4)
6	أسبوعان ملف بطلب نقل الملكية من دائرة مراقبة العقود في مكتب التسجيل العقاري في وزارة العدل	
7	يوم واحد يجب حضور الممثل القانوني للجهة المختصة لتوقيع اتفاق بيع من قبل كاتب العدل	

<http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/kuwait/#registering-property>

حماية المستثمر في الكويت

يوضح الجدول التالي كيفية حساب مؤشر الإفصاح ، مسؤولية المدير ، و دعاوى المساهمين في الكويت.

المؤشر بيانات حماية المستثمرين (2012)

7	مؤشر مدى الإفصاح (0 - 10)
1	ماذا توفر الهيئة الاعتبارية قانونيا ما يكفي للموافقة على الصفقة ؟
2	المعلومات التي كشف عنها السيد / جيمز - لمجلس الإدارة
2	الإفصاح الفوري للمساهم و/ أو العموم.
2	الإفصاح في النشرة الدورية السنوية.
0	اشتراط مراجعة الصفقة من قبل الكيان الخارجي قبل إتمامها.
7	مؤشر مدى مسؤولية المدير (0 - 10)
1	قدرة المساهمين الإبقاء على الادعاء بان (الرئيس التنفيذي أو مجلس الإدارة) مسؤولين عن الأضرار التي لحقت بالشركة.
2	قدرة المساهمين على الادعاء بان السيد/ جيمز – مسئولاً عن ضرر يخص البائع والمشتري من تلك الصفقة للشركة.
0	قدرة المساهم المدعي على رفع دعوى مباشرة أو منشقة من ضرر في الصفقة متسبب للشركة (0 - 1 : انظر الحاشية.)
2	ما إذا كان يمكن للمحكمة إبطال الصفقة بناء على دعوى صحيحة قام بادعائها المساهمين.
1	قام السيد جيمز بدفع تعويضات عن الأضرار التي لحقت الشركة بناء على المطالبة التي قام بها المساهمين؟
0	ما إذا كان السيد/ جيمز – سيقوم بتسديد الأرباح المحققة من الصفقة بناء على دعوة صحيحة من قبل المساهمين المدعين
1	ما إذا كانت الغرامات والسجن يمكن تطبيقها ضد السيد/ جيمز

5	مؤشر سهولة ادعاء المساهمين (0 - 10)
4	يمكن امتلاك المساهمين بنسبة 10 % أو أقل من أسهم المشتري وفحص وثائق المعاملة قبل تقديم الدعوى؟
0	يمكن للمساهمين الذين يملكون 10% أو أقل من نصيب المشتري، طلب محقق للتحقيق في المعاملات.
0	توفر الوثائق للمدعي من المدعى عليه والشهود أثناء المحاكمة.
0	يمكن للمدعين طلب فئات من الوثائق من المدعى عليه دون تحديد.
1	قدرة المدعين لمساءلة المدعى عليه والشهود مباشرة أثناء المحاكمة.
0	مستوى الإثبات المطلوب للدعوى المدنية أقل منه ذلك في القضايا الجنائية.
6,3	قوة مؤشر حماية المستثمر (0 - 10)

ملاحظات:

مؤشر مدى الإفصاح

أي هيئة اعتبارية يمكنها قانونياً الموافقة على هذه الصفقة ؟

= 0 المدير التنفيذي أو العضو المنتدب فقط.

= 1 تصويت المساهمين و مجلس الإدارة و تصويت السيد/ جيمز.

= 2 تصويت مجلس الإدارة و عدم استطاعة السيد/ جيمز التصويت.

= 3 تصويت المساهمين و عدم استطاعة السيد/ جيمز التصويت.

الإفصاح الفوري للعموم والمساهمين.

= 0 لا يوجد.

= 1 الإفصاح عن الصفقة فقط.

= 2 الإفصاح عن الصفقة و تضارب مصالح السيد جيمز.

الإفصاح في النشرة الدورية

= 0 لا يوجد.

= 1 الإفصاح عن الصفقة فقط.

= 2 الإفصاح عن الصفقة و تضارب مصالح السيد جيمز.

الإفصاح من قبل السيد / جيمز - إلى مجلس الإدارة

= 0 لا يوجد.

= 1 وجود تضارب دون أي تفاصيل.

= 2 الإفصاح التام عن أي حقائق مادية.

دفع الضرائب في دولة الكويت

المؤشر	دولة الكويت	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون (OECD) والتنمية
الدفع سنوياً بالعدد	15	21	13
الوقت (بالساعات سنوياً)	118	188	186
ضريبة الأرباح (%)	4.7	11.2	15.4
ضريبة العمل والمساهمات (%)	10.7	16.9	24.0
ضرائب أخرى	0.0	4.0	3.2
ملاحظات إجمالي سعر القاعدة	الوقت	المدفوعات معدل	الضريبة
الضريبة (الأرباح) %	مذكرات (ساعات بشأن المدفوعات)	الضريبة (عدد) القانوني	الضريبة (عدد) المرتبات الإجمالية
12	70	11.0 %	12
المساهمات في الضمان الاجتماعي			

المرتبات الإجمالية	1	2.50%	1	ضريبة دعم العمالة الوطنية
المرتبات الإجمالية	1	1.00%	1	الزكاة
المرتبات الإجمالية	1	1.00%	48	مساهمة لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي
15.5%	15	118	15	المجموع:

مزايا مكتب استثمار رأس المال الأجنبي:

- الإعفاءات الضريبية لمدة أقصاها 10 سنوات.
- الإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسوم الجمركية على واردات المشروع من السلع المصنعة ومواد التعبئة والتغليف، الخ
- الإعفاء الكلي أو الجزئي من الصادرات الأخرى والقيود المفروضة على الاستيراد.
- تخصيص الأراضي والعقارات وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في دولة الكويت.
- استخدام العمالة الأجنبية اللازمة لذلك وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها في دولة الكويت.
- الإفادة من المزايا المترتبة على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار.

التجارة داخل و خارج الكويت

هذا الجدول يبين الإجراءات اللازمة لاستيراد و تصدير شحنة البضائع ، والوثائق المطلوبة

التكلفة بالدولار الأمريكي	الفترة بالأيام	إجراءات التصدير
440	7	تحضير الوثائق
180	2	التخليص الجمركي و الرقابة الفنية
225	4	الموائى و مناولة الشحن
240	3	النقل البري
1,085	16	المجموع
التكلفة بالدولار الأمريكي	الفترة بالأيام	إجراءات الاستيراد
632	13	إجراءات الاستيراد
145	2	تحضير الوثائق
225	3	التخليص الجمركي و الرقابة الفنية
240	1	الموائى و مناولة الشحن
1,242	19	المجموع
وثائق استيراد	وثائق التصدير	
بوليصة الشحن	بوليصة الشحن	
أمر استلام البضائع	أمر استلام البضائع	
شهادة توثيق	شهادة المنشأ	
شهادة المنشأ	الفاتورة التجارية	
الفاتورة التجارية	تصريح التصدير الجمركي	
الفاتورة القنصلية	تقرير التفتيش	
الإعلان الجمركي على الواردات	قائمة التعبئة	
	تقرير الفحص	
	قائمة التعبئة	
	إيصالات المحطة الجمركية	

تنفيذ العقود في الكويت

المؤشر	
566	الوقت (أيام)
26	الإيداع والخدمات
420	المحاكمة والحكم
120	إنفاذ الحكم
18.8	التكلفة (٪ من المطالبة)
10.7	تكاليف المحاماة (٪ من المطالبة)
2.6	تكاليف المحكمة (٪ من المطالبة)
5.49	إنفاذ التكلفة (٪ من المطالبة)
50	الإجراءات (العدد)
51	طبيعة الإجراءات
-1	المحاكم التجارية المتخصصة
-1	مجموع عدد الإجراءات

<http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/kuwait/#enforcing-contracts>

المراجع :

- موقع وزارة التجارة والصناعة لدولة الكويت
- جريدة القبس الكويتية
- ملخص دراسة اللجنة الوطنية لتيسير التجارة بالكويت